تعاون الامبريالية الأميركية والبريطانية في دعم الحكم الرجعي في السودان

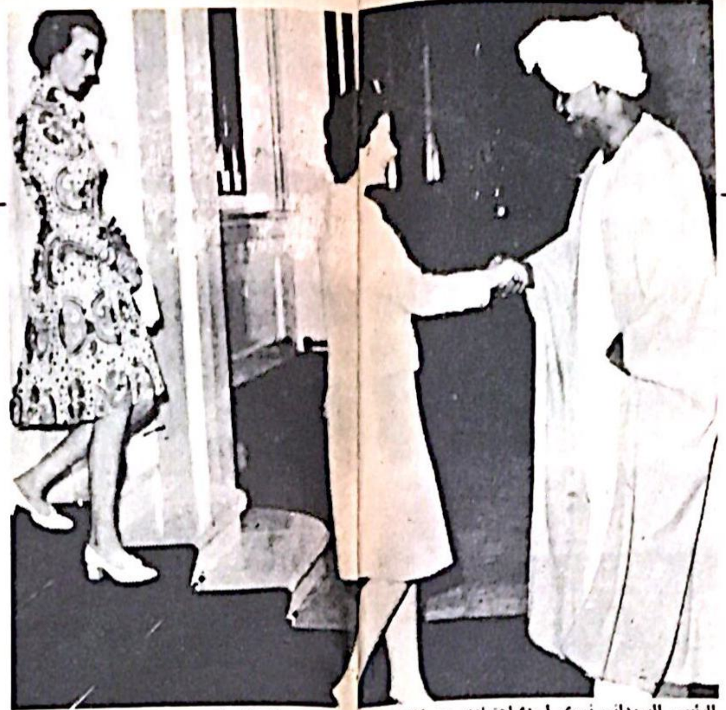

الرئيس السوداني نميري لدى اجتماعه مع الملكة اليزابث في قصر باكنغهام بلندن ويبدو الاميره ان ابنه الملكه

اذا كانت زيارة الرئيس النميري لبريطانيا في الاسبوع الماضي، تمثل خطوة منسجمة والتوجه السياسي لنظام الحكم القائم في الخرطوم ، منذ ضرب الحركة الوطنية والتقدمية في السودان وبدءا بضرب الشيوعيين وتصفية قياداتهم ، منذ اكثر من سنة ونصف السنة ، فانها تاخذ طابعا اكثر اهمية عندما تعبر الدوائر الغربية علنا ، عن الاهمية التي تعلقها على ما تسميه بـ « تجربة النميري » ، لكونها بنظرها ، قد تقرر المستقبل السياسي لشرق ووسط افريقيا ، وبصورة خاصة بعد رحيل كل من جومو كينياتا ، رئيس كينيا ، والامبراطور هيلاسيلاسي في اثيوبيا :

والمقصود بتجربة النميري التي تحظى باهتمام العواصم الغربية ، وباهتمام لندن وواشنطن بصورة خاصة ، هو هذا التحول الذي احدثه النميري في نظام حكمه بعد تموز ١٩٧١ ، بسلخ السودان عن ساحة النضال العربي ، وضرب حركة التحرر الوطني العربية في الداخل ، ونقض كافة الشعارات القومية الوحدوية والاشتراكية، التي رافقت وصوله الى السلطة . وقد عبر وليام دلعورس في صحيفة « الفايننشال تايمز » اللندنية ، عن المقصود بهذه « التجربة » في مقال له بعنوان « السودان ينظر الى الغرب » قال فيه بان النميري قد اعاد توجيه اكبر بلد افريقي ، وحول الحكم فيه من « حكم عقائدي » الى « توجه ذرائعي من اجل التنمية » .

لقد كان الحدثان الرئيسيان اللذان شكلا هذه « التجربة » السودانية هما : ١ ـ ضرب الشيوعيين في السودان بعد محاولة الانقلاب في تموز ١٩٧١ ، وقيام الرئيس النميري بعملية قمع وتطهير واسعة النطاق ، شملت ايضا الادارات الحكومية والقوات المسلحة ، وتناولت بالاضافة الى الشيوعيين ، كافة العناصر الوطنية التقدمية الاخرى ، من ناصريين وغيرهم . ٢ ـ توقيع اتفاقية اديس ابابا في شهر شباط ١٩٧٢ ، التي انهت الحرب بين الحركة الانفصالية في جنوب السودان وبين القوات الحكومية ، بعد ١٦ عاما من القتال .

لقد دفع نظام الحكم القائم في السودان ، التزامه بقضايا النضال العربي ثمنا للدوائر الاستعمارية ، لوقف القتال في الجنوب ووضع حد للحركة الانفصالية التي زرعها الاستعمار البريطاني قنبلة موقوتة ، من ضمن تركة الاستعمارية ، لتفجرها واستغلالها في الظروف الملائمة .

وقد كان توقيع اتفاقية اديس ابابا بين الرئيس النميري وبين قادة الانانيا الانفصاليين ، بداية التحول الحاد في نظام الحكم السوداني ، وعودته الى الارتماء في احضان الاستعمار والقوى الامبريالية . فقد مضت الخرطوم تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية ، التي كانت قد قطعتها انسجاما مع الموقف الوطني العربي ، بسبب مساعداتها لاسرائيل ، كما عادت الى استئناف علاقاتها مع الولايات المتحدة ، التي كانت قد قطعت منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، وفتحت ابواب السودان على مصراعيها امام تغلغل رؤوس الاموال الاجنبية .

اكثر من ذلك ، تجلى انحراف نظام الحكم السوداني عن الخط العربي الوطني ، عندما رفض دخول السودان في الوحدة الثلاثية مع مصر وليبيا وسوريا ، ومنع مرور طائرات ليبية محملة بالمعززات العسكرية ومتوجهة الى اوغندا ، لمساندة الرئيس عيدي امين ، الذي تعرض منذ قطعه العلاقات مع اسرائيل ـ نتيجة مساع ليبية ـ لمؤامرات تستهدف الاطاحة به .

وتعمد الرئيس السوداني تحديد هوية اتجاه نظامه الجديد فقام باغلاق شركتين مصريتين كبيرتين في الخرطوم ، وطرد عميد كلية مصرية في الخرطوم ، كما استدعى القوة العسكرية السودانية التي كانت ترابط على جبهة السويس منذ صيف ١٩٦٧ ، لتأكيد تحوله الجديد . ايضا ، وبرغم عودة العلاقات الدبلوماسية بين السودان والاتحاد السوفياتي مؤخرا ، الا ان نظام الحكم السوداني قد اعترف علانية بانه يسعى الى قطع كافة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلدان الكوميكون (السوق المشتركة للكتلة الاشتراكية) .

لقد كان رفض الدخول في الوحدة الثلاثية العربية ، وضرب الحركة الوطنية التقدمية في السودان، الشروط التي فرضتها لندن وواشنطن على نظام الحكم السوداني لحل مشكلة الازمة في الجنوب ، وتعويضه المساعدات الليبية بمساعدات لتمويل مشاريع تنمية في السودان ضرورية ، لمنح النظام الاستقرار الذي فقده بعد عملية الانحراف .

وقد تدفقت المساعدات من الوكالات الدولية ومن الكنائس ، على جنوب السودان ، لتمويل عمليات اعادة اسكان اللاجئين ، وانعاش الاقليم . واذا كانت بريطانيا قد اكتفت بتقديم مساعدة ضئيلة نسبيا لنظام الحكم السوداني بعد توقيع اتفاقية اديس ابابا ، وبلغت قيمتها ٢٠٠ الف استرليني فان الولايات المتحدة قد قدمت ٢٢ مليون دولار ، كما دفعت ابو ظبي الى تقديم مساعدات سخية للخرطوم ، وقرضا بلغت قيمته ٣٫٥ ملايين دولار . ولكن تبقى الكويت والبنك الدولي الخاضع لسيطرة واشنطن ، المصدرين الرئيسيين للاستثمار الخاص وللاستثمار الرسمي في السودان ، والتي توفر ما قيمته ٧٫٢ مليون استرليني تغطية لاحتياطي السودان من العملة الصعبة .

ودخلت المملكة العربية السعودية في عملية رشوة النظام القائم في السودان والعمل على تعزيزه ، بعد تحسن العلاقات خلال الثمانية عشر شهرا الاخيرة ، على اثر ضرب الشيوعيين السودانيين في صيف ١٩٧١ ، خاصة وان هنالك قلقا في الاوساط الامبريالية والرجعية العربية ، من الفراغ السياسي في قاعدة النظام القائم ، حيث يعتمد الرئيس النميري بشكل رئيسي على القوات المسلحة فقط ، بينما هو غير قادر على ردم الهوة العميقة الفاصلة بين جماهير الشعب السوداني وبينه .

في الواقع تشير الدوائر الغربية صراحة الى ان مستقبل نظام الحكم القائم في الخرطوم اليوم يعتمد بصورة رئيسية على قدرته على توفير مستوى حياتي افضل ، بعد تحول نظام النميري وعمليا ، فان تحصيل المزيد من المساعدة المادية هو احد اهداف زيارة الرئيس السوداني لبريطانيا .

وقد كتب دلعورس في مقاله في الفايننشال تايمز يقول : « ان زيارة الرئيس النميري الى بريطانيا هي نوع من الاختبار لاستجابة الغرب لحاجات السودان » ، ومضى يقول بان السودانيين « يدركون متاعب حكومة المستر هيث الاقتصادية بيد ان الرئيس النميري ما برح يتوقع بادرة محسوسة من لندن .. » (!)

واشار المراسل الى الاجراءات التي يتخذها النظام لتشجيع استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية في السودان فقال : « ان الاقتصاد ياتي في المرتبة الاولى في السودان ..

وان الفئة التي تشكل نواة نظام حكم الرئيس النميري تؤمن بان التطور الاقتصادي يجب ان يحظى بالافضلية .. » ومضى يقول بان « حاجة السودان الاساسية هي استرداد ثقة راس المال الاجنبي والوطني الخاص . وقد ادى ذلك الى تغيير في الافضليات بالنسبة الى المشاريع التي من شانها ان تعود بمردود سريع على ان تدعمها ـ كما هو مأمول ـ مساعدات خارجية لتحسين نظام النقل » .

في الواقع ، وضع وزير الاقتصاد السوداني قانونين جديدين يوفران شروطا ملائمة في الضريبة ، وفي شروط عودة راس المال الى مصدره ، وغيرها ، لتشجيع الاستثمارات الاجنبية في السودان ، خاصة في المجال الزراعي وفي مجال النقل الخاص ، وفي السياحة ، وفي الخدمات الاقتصادية . وقد اشار دلعورس الى ان رجال الاعمال الاجانب « متفائلون بحذر ، ويشعرون بان الحكومة السودانية قد استطاعت اخيرا تصحيح لائحة الافضليات، الا انهم يشعرون بالقلق ازاء التنفيذ » .

اكثر من ذلك يبدو ان الرئيس النميري سيضطر الى الموافقة على دفع التعويضات للشركات التي اممها السودان . وقد قال مراسل صحيفة « الفاردبان » اللندنية في هذا المجال : « ان المحادثات حول هذا الموضوع تجري في لندن خلال زيارة الرئيس النميري ، وقد تختتم بنجاح عند ختام زيارته يوم الجمعة » .

وتجدر الاشارة هنا الى ان مجموع قيمة موجودات الشركات البريطانية المؤممة قد يصل الى ١٢ مليون جنيه استرليني، وقد قال المراسل ان بريطانيا على ما يبدو « ليست مهتمة بمنح فرض الخرطوم شروط سهلة لتمكينها من دفع هذه التعويضات اذ تعتقد بان ذلك سيكون سابقة وقد تشجع على تكرار مثل هذه المحاولات في المستقبل » (!) ومضى يقول « ان وزارة الخارجية البريطانية تشعر بان على السودانيين ان يثبتوا حسن نيتهم باعلان طريقتهم لاحتساب التعويض مع التنويه بامكانية تفاوت الشروط بالنسبة الى الشركات حسب الظروف » (!)

في الواقع ، تضمن البيان المشترك الذي صدر عقب نهاية محادثات النميري في لندن ، تاكيدا على ان الطرفين قد توصلا الى اتفاقية شاملة حول المدفوعات السودانية للتعويض عن الموجودات البريطانية في السودان التي تأممت في سنة ١٩٧٠ ، وبان الدفع سيبدأ عند نهاية الشهر القادم، ورغم ان البيان لم يتضمن الرقم الحقيقي لقيمة تلك الموجودات البريطانية ، فان مسؤولين بريطانيين اعترفوا بان مجموع القيمة يبلغ ١٢ مليون استرليني .

وقد كان من اهم نتائج زيارة النميري لبريطانيا ، تجديد العلاقات مع بريطانيا فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية . وقد اعلن النميري نفسه في لندن نية السودان بتجديد التعاون العسكري مع بريطانيا ، خاصة في مجال التدريب ومجال تسليح القوات المسلحة السودانية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد تقدمت بريطانيا للسودان ببرنامج للمساعدات الاقتصادية والتقنية لمدة اربع سنوات ، وتبلغ قيمته ١٥٫٧ مليون استرليني . وبالتالي يكون النميري قد عاد من زيارته الى لندن باتفاقيات للمساعدات الاقتصادية والتقنية والعسكرية مع بريطانيا ، بعدما قدم نظام الحكم القائم في السودان الشهادات الدامغة على التحول .

ان ما يسمى في واشنطن ولندن بـ «التجربة» السودان هو نجاح القوى الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة في عزل السودان عن ساحة النضال العربي ، وضمان نظام حكم اثبت عداؤه لحركة التحرر الوطني العربية ، بضربه الحركة الوطنية واليسارية فيه، ورفضه المشاركة في الوحدة الثلاثية ، مما يتضمن رفضه المشاركة في اي مجهود عربي عسكري مشترك لتحرير الاراضي العربية المحتلة في حزيران١٩٦٧ . وقد اثبت ذلك اكثر ما اثبت في الحملة الشرسة التي شنتها الخرطوم ضد المقاومة الفلسطينية ، والتي توقفت نتيجة مساع معينة ، ولكنها لم تضمن عودة السودان الى تاييدها .

اكثر من ذلك ، لقد ضمنت كل من واشنطن واديس ابابا موقف السودان « اللائم » من الثورة الارترية التي تتصاعد ، بعدما كان السودان ملجا للثوار الارتريين ، ومركزا رئيسيا لهم لكون ان حدود السودان مع اثيوبيا هي حدود سودانية ـ ارترية . ان قيام نظام حكم وطني تقدمي في السودان كان يعني ليس فقط نظاما مناهضا للامبريالية ويلقي بجهوده وطاقاته في ساحة النضال العربي ضد اسرائيل ، بل ايضا وبالضرورة نظاما مؤيدا لحركات التحرر الوطني في افريقيا ، وخاصة للثورة الارترية . وقد جاءت اتفاقية اديس ابابا تضمن موقف السودان الناهض لهذه الثورة ، وقد اغلق الرئة الرئيسية لها .

لقد كانت مسالة قيام لندن وواشنطن واديس ابابا بحل مشكلة الجنوب لنظام الحكم السوداني وتوقيع اتفاقية اديس ابابا ، تنطلق من القلق المتزايد في هذه العواصم من تنامي الثورة في ارتريا ، والتي كانت تجد في السودان متنفسا لها وقاعدة آمنة تلجا اليها .

ان قيمة ارتريا الرئيسية بالنسبة لاثيوبيا هي موقعها الاستراتيجي ، حيث تشكل مرافئها على البحر الاحمر شريان حياة اثيوبيا التجاري والعسكري ، الذي تصلها بالولايات المتحدة وباسرائيل ، وهما اقوى حلفائها . والمحافظة على سيطرتها على ارتريا ، امر حيوي بالنسبة للنظام القائم في اثيوبيا ، خاصة وان ارتريا حرة مستقلة، تعني تعزيزا ضخما للحركة الثورية الناشئة في الداخل .

اكثر من ذلك ، وبالاضافة الى اهمية ارتريا بالنسبة لواشنطن محافظة على النظام القائم في اثيوبيا ، فان لارتريا اهمية عسكرية رئيسية بالنسبة لها ايضا ، حيث تقع محطة كاغنو الامركية ، التي تعتبر واحدة من اهم خمسة محطات ارتباط للولايات المتحدة في العالم . ورغم ان واشنطن تنفي وجود هذه المحطة في كاغنو كمحطة تجسس ، فان مجلة « يواس نيوز اند ورلد ريبوت » ، الامركية تصف هذه المحطة الامركية على انها محطة فريدة لا يمكن ان تستبدل في نظام الاتصالات والمراقبة الامركي في العالم . فهذه المحطة تصل قواعد الولايات المتحدة في الخارج مع البنتاغون مباشرة بواسطة الاقمار الصناعية . وتستطيع مثلا ، التقاط الاشارات الالكترونية من داخل الاتحاد السوفياتي وارسالها الى واشنطن في ظرف ٣ دقائق .

لذا وبقدر ما كان مهما للدوائر الاستعمارية ، ولواشنطن بصورة خاصة ، قيام نظام رجعي انعزالي في الخرطوم ، لابعاد السودان عن ساحة النضال العربي ، بقدر ما كان مهما قيام مثل هذا النظام بالنسبة للمخطط الامبريالي لشرق افريقيا ، واثيوبيا بصورة خاصة . ومن غير المستبعد بعد تجديد العلاقات العسكرية بين الخرطوم ولندن ، ان يتعدى النظام القائم في الخرطوم مناهضته السلبية للثورة الارترية ، الى لعب دور في محاصرة هذه الثورة بمساعدة القوات الاثيوبية في قمعها .

ان هذه هي « التجربة » السودانية ، كما تسميها الدوائر الغربية. وستركز لندن وواشنطن على تعزيز النظام القائم بمختلف المساعدات ، الاقتصادية والتقنية والعسكرية ، في محاولة الاستعجال له بدرجة من الاستقرار لضمان قدرته على البقاء والاستمرار ، قاعدة مسلوخة عمليا عن الوطن العربي مفتوحة على مصراعيها لتغلغل رؤوس الاموال الاجنبية ، ولتكون احد المنطلقات للثورة المضادة في شرقي ووسط افريقيا حيث تخطط الدوائر الامبريالية منذ اليوم لمرحلة ما بعد كينياتا في كينيا ، ومرحلة ما بعد هيلاسيلاسي في اثيوبيا ■■

صراع العسكر على السلطة في تركيا

من اجل تصفية الحركة الوطنية المناهضة للامبريالية

تعيش تركيا منذ اكثر من اسبوع ازمة انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، يخلف جودت صوناي ، المفروض ان تنتهي ولايته في يوم الاربعاء الماضي . وقد انفجر الصراع عندما فشلت كافة المحاولات بين الاحزاب السياسية وبين العسكريين للاتفاق على مرشح واحد يفوز بالتزكية ، وبعد تسع دورات تصويت لم يحصل فيها المرشح العسكري الجنرال غورلر ، ولا المرشح المدني ، على الاكثرية المطلوبة في البرلمان .

واذا كان الصراع على السلطة على اشده بين العسكريين والاحزاب السياسية ، على مستوى ، وبين الاحزاب السياسية فيما بينها ، على مستوى اخر ، الا ان هذه الاحزاب قد تجمعت على بعضها لتحاول منع وصول مرشح العسكريين الى سدة الرئاسة . وذلك ، لان غورلر اذا وصل فانه سيعزز تقليد وجود عسكري في هذا المنصب ، ويصبح العسكريون متسلطين مباشرة على الحكم ، بينما تفضل هذه الاحزاب ، وخاصة حزب العدالة (الذي يمثل الاكثرية في البرلمان) ان يبقى منصب رئاسة الجمهورية، يلعب دور « الوسيط » بين الجيش وبين البرلمان ، ويعطي « صبغة الشرعية » على صوت القادة العسكريين ، مما يحافظ على الاول ، على واجهة النظام الديمقراطية .

لقد استقال الجنرال غورلر من منصبه كرئيس اركان للقوات المسلحة التركية ، من اجل ان يتمكن من ترشيح نفسه للرئاسة . وعلى ما يبدو فضل العسكريون على ان يسلموا السلطة بحمل غورلر الى هذا المنصب بالعملية « الديمقراطية » ، على ان يقوموا بالاستيلاء العلني بالقوة عليها . ولكن الاحزاب السياسية الممثلة في المجلس ، وعلى رأسها حزب الاكثرية (حزب العدالة) رفضت الموافقة على الجنرال غورلر ، كما رفض قادة حزب العدالة الاجتماع الى العسكريين للخروج من الطريق المسدود ، واصروا على مرشح مدني . فالجنرال غورلر معروف في تركيا بالرجل الذي يصمم دائما على تحقيق ما يريد ، وكان شخصية عسكرية لعبت دورا بارزا في احداث اذار ١٩٧١ ، عندما اطاح القادة العسكريون برئيس الوزراء انذاك سليمان ديميريل ، وجاءوا بحكومة مصالحة وطنية . بينما بالنسبة لديميريل وحزبه ، حزب العدالة ، الذي يتمتع بالاكثرية في المجلس ، فان تاييد مرشح مثل الجنرال غورلر كان امر غير وارد قطعيا .

ولكن من بعد ما نجحت عملية منع غورلر من الوصول الى سدة الرئاسة ، بعد اكثر من تسع دورات تصويت ، حاول الجيش ترتيب معادلة ترضيه باقتراح تعديل يسمح بتمديد ولاية الرئيس الحالي صوناي . ولكن مجلس الشيوخ بدوره رفض هذا التعديل . الا ان فشل العسكريين في هذه المحاولة ايضا ، كان بمثابة تلقيهم صفعة مهينة ، خاصة وان الجنرال غورلر استقال من منصبه ودخل الى البرلمان من اجل ترشيح نفسه ، وهم الان في حالة تقرير ما اذا كانوا سيقبلون بتسوية ترضي السياسيين ، ام لا .

في الواقع ان الصراع الدائر على اشده بين العسكريين والسياسيين ، لا يمثل سوى صراعا بين العسكريين الذين يخشون من عجز المدنيين على ضرب الحركة الوطنية التقدمية التركية ، المناهضة للامبريالية ، وبين حزب العدالة ، الذي يمثل مصالح الطبقة البورجوازية الكومبرادورية، ومصالح الاقطاع الذي ما زال متسلطا في الريف ، وتشكل الاكثرية في المجلس ، مصمما على ان يسيطر على السلطة . ويقف الشعب التركي من هذا الصراع على هوية رئيس الجمهورية العتيد ، موقف المتفرج ، الذي لا تدخل مصالحه ، قضيته في هذا الصراع .

في الواقع ، كانت هذه الازمة السياسية تتصاعد منذ خريف ١٩٧٢ ، وقد عبر عنها رئيس الحكومة فريد ميلن ، في شهر تشرين الثاني الماضي ، عندما قال بنفسه ، ان حكومته في حالة « معلقة » . ولكنها كانت بدورها تطورا متوقعا لاحداث اذار ١٩٧١ ، عندما اعلن الجيش التركي حالة الطوارئ، وفرض الاحكام العرفية في الاقاليم الاحدى عشرة الرئيسية في البلاد ، والتي ما زالت قائمة الى اليوم .

ففي ذلك التاريخ اطاح العسكريون بحكومة سليمان ديميريل ، واعلنوا مذكرة من رئيس الاركان ومن قادة قطاعات الجيش المختلفة ، تقول بان على البلاد ان يكون لها حكومة من خارج الاحزاب السياسية ، وان على هذه الحكومة مهمتين رئيسيتين : اعادة النظام والقانون وتنفيذ اكثر الاصلاحات الملحة في البلاد .

وجاءت حكومة فريد ميلن ، حكومة العسكريين لتنفيذ المهمات التي حددها العسكر ، والتي لا تعني من فرض النظام والقانون سوى ضرب الحركة الوطنية اليسارية التركية ، المناهضة للامبريالية ، والتي تتنامى بسرعة كبيرة تثير قلق النظام القائم ، وتنفيذ بعض الاصلاحات الزراعية والضريبية والادارية وغيرها .

لقد كان الجيش التركي دائما يلعب دور الرقيب على الحكومات التركية المتتالية ، ودور الموجه والامر . ولكنه كان يختار البقاء خلف واجهة الحكومة المدنية ، على تسلم السلطة مباشرة ، وذلك للمحافظة على الواجهة الديمقراطية المزعومة للنظام . ولكنه مع تنامي الحركة الوطنية التقدمية التركية ، المناهضة للامبريالية ، كان يزداد تدخله ، ويخرج شيئا فشيئا من تكتابه . ولكنه مع احداث اذار ١٩٧١ ، سجل بداية توليه الفعلي لزمام السلطة في البلاد، بحجة تدهور الاوضاع الداخلية وعجز السياسيين عن معالجتها ووقف التدهور .

وقد اوضح القادة العسكريون منذ صيف ١٩٧١ ان ليس في نيتهم العودة الى ثكناتهم، والحد من تدخله في الساحة السياسية .

ولكن هذا كله لا يعني بان الجيش التركي كان في ثكناتهم بعيدا عن التدخل في الشؤون السياسية . اذ منذ سنة ١٩٦١ تحدد مدى تدخل الجيش في السياسة بانشاء مجلس الامن القومي والذي انشيء لتنظيم العلاقات بينه وبين البرلمان والحكومة والمؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء وقائد الاركان ، وقادة قطاعات الجيش الثلاثة .

في الواقع تكهنت الصحف التركية منذ خريف ١٩٧٢ ، بما يجري حاليا من صراع بين العسكر وبين السياسيين ، عندما كتبت صحيفة « يانكي » الاسبوعية الصادرة في انقرة تقول بان « الجنرال غورلر ، والجنرال باتور ، سيمارسان نفوذا اكبر على الحكومة بواسطة مجلس الامن القومي ، اكثر من اي وقت مضى » . واضافت تشير الى هذا المجلس تقول بان دور مجلس الامن القومي وهو دور كبير حتى في الظروف الطبيعية ، قد ازداد بصورة كبيرة في الظروف الحالية » . فالحكومة لا تقوم باي شيء يعتبر ذو اهمية ، قبل ان تحصل على موافقة وتفويض هذا المجلس ، الذي يجتمع مرة في كل شهر ، ويكون راي العسكريين فيه هو القول الحاسم. وقد تشكلت حكومة ميلن في الربيع الماضي كتسوية بين العسكريين وبين الاحزاب السياسية الرئيسية ، ومضت تنفذ المهمات التي حددتها مذكرة ١٢ اذار ، التي اعلنها العسكريون « لضمان العودة السريعة الى الظروف الطبيعية » ، واجراء الانتخابات العامة في الوقت المحدد لها . ولكن هذه الحكومة واجهت المصاعب منذ البداية . فمن جهة حاولت اجراء بعض الاصلاحات التي رفضها حزب العدالة ممثلا البورجوازية التجارية والاقطاع في الريف . كما انها حاولت تعديل دستور سنة ١٩٦١ الذي يمنح بعض الحريات الديمقراطية ، وذلك لتعليق هذه الحريات ، وزيادة سلطات السلطة التنفيذية ، وتشريع الاجراءات القمعية التي تمارس ضد القوى الوطنية التقدمية والقوى اليسارية في البلاد .

وكانت النتيجة ان بدات حكومة ميلن تفقد اعضاءها تدريجيا ، وكان اول المستقيلين ، عصمت اينونو ، الذي قاد حزب الشعب الجمهوري منذ موت اتاتورك ، حتى شهر اذار الماضي . وقد اختصرت صحيفة « صون هافادس » الناطقة غير الرسمية بلسان حزب العدالة ، الوضع في البلاد في خريف ١٩٧٢ ، عندما قالت ما يتضمن اشارة الى التطورات الحالية : ان عمر حكومة ميلن في طور النهاية » . ولكن الذي حصل ان كل من الرئيس صوناي والجنرال غورلر رئيس الاركان انذاك ، حرصا على التعبير عن ثقتهما بحكومة ميلن . وبذلك قرر حزب العدالة بعد مناقشات طويلة وحادة ، العودة الى الصف ، والامتناع عن اخراج وزرائهم من حكومة ميلن . وكان ذلك يعكس قرارا من حزب العدالة بمماشاة ارادة العسكريين وتأييد حكومة ميلن ، مؤقتا .

ولكن هذا لم يمنح حكومة فريد ميلن القدرة على البقاء والاستمرار . فقد ظلت الاوضاع متردية تسير من سيء الى اسوأ ، والنقمة الشعبية تتصاعد ، ونضال الحركة الوطنية واليسارية التركية ينمو . وكان اكثر الدلائل تعبيرا عن هذا الوضع هو القرار الذي اتخذه مجلس الامن القومي والحكومة بالطبع ، بتمديد حالة الطوارئ، والاحكام العرفية في المحافظات الاحدى عشر الرئيسية في البلاد ، وذلك للمرة العاشرة . لقد كان هذا القرار دليلا على فشل حكومة ميلن ايضا ، في تنفيذ المهمة الرئيسية التي اوكلت اليها من قبل القادة العسكريين ، الا وهي اعادة الوضع الى حالة طبيعية من « الاستقرار والامن » بضرب الحركة الوطنية واليسارية في البلاد .

لهذا من غير المستبعد ابدا ان يقرر العسكريون اتباع المثال اليوناني ، بالاستيلاء على السلطة بالقوة وفرض نظام عسكري يطلق يد اجهزة النظام القمعية لضرب الحركة الوطنية واليسارية التركية ، ولكبت جماهير الشعب النافمة ، خوفا من انتفاضة شعبية تهدد النظام الرجعي القائم ، الذي يضع كافة امكاناته في خدمة مصالح الامبريالية الامركية ومخططات حلف شمالي الاطلسي ، بينما يهمل قضايا الشعب الحياتية الاساسية .

لقد كان العسكريون الاتراك يحكمون في الظل ، وكانت واشنطن تلعب دور الكابح لهم وابقائهم في الظل للمحافظة ولو على مظهر للديمقراطية . ولكن في الوقت الذي تطور فيه الوضع الى درجة الخطر ، عندما تتوسع نشاط الحركة الثورية التركية وتزداد النقمة الشعبية الى درجة التهديد بانتفاضة شعبية ، فانهم يعرفون بان المخرج الوحيد لانقاذ النظام القائم ، هو استيلاء الجيش المباشر على السلطة، على الطريقة اليونانية .